

المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية -دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال-

علاء زهير الرواشدة، اسماء ربحي العرب *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة وزعت استمارة على عينة قصدية بلغ حجمها (80) امرأة ريادية. وتوصلت إلى أن المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولا يوجد فروق بين المتغيرات الاجتماعية ومعوقات المشاركة باستثناء متغير العمر، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على توعية المجتمع لتغيير معتقداته حول مشاركة المرأة في العمل السياسي. والعمل على تحسين وضعها اقتصادياً (التمكين الاقتصادي).

الكلمات الدالة: المشاركة السياسية، المرأة الأردنية، الحياة السياسية، المتغيرات الاجتماعية، المعوقات، النساء الرائدات.

وتأتي هذه الأنشطة على شكل قرارات وأعمال تكفل للمرأة مكانة متميزة ليس فقط في محيط الأسرة وإنما في محيط المجتمع". (عاشور، 2003)

إن قضية تمكين المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي ما زالت منقوصة بشكل ملحوظ، ولم تحظ باهتمام كبير على أجندة الأحزاب السياسية، المؤسسات الحكومية في مختلف أنحاء العالم، بسبب الواقع الاجتماعي السائد، ورسوخ النظرة الدونية للمرأة. وتظهر مشاركة المرأة في الحياة السياسية كضرورة وطنية كونها تمثل نصف المجتمع، وتشارك الرجل في مهمات الحياة، لذا تعد مشاركتها السياسية أحد أهم مظاهر الديمقراطية. إلا أن المشاركة السياسية للمرأة العربية عامة والأردنية خاصة مازالت هامشية وضعيفة وفقاً لدراسة شتيوي والداغستاني (1997).

وقد عمل الأردن على إدماج المرأة في الحياة العامة من خلال برامج متكاملة وجهت نحو مراجعة التشريعات، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تحول دون مشاركتها وتمكينها. فعملت الدولة على إدراج قضايا المرأة على الأجندة الحكومية لعام 2005 من خلال برنامج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة. ودعوة قانون الأحزاب السياسية رقم 19 لسنة 2007 إلى ربط حصص التمويل للأحزاب بمستوى مشاركة النساء والشباب في صفوف هذه الأحزاب.

المقدمة

تشكل المرأة الأردنية شريحة تزيد على نصف السكان، وقد مثلت في الماضي دوراً محدوداً في مجالات الحياة بسبب الثقافة المحيطة، والنظرة التقليدية آنذاك، وانتشار الجهل والأمية. إن هذه التحديات التي واجهت المرأة حالت دون استغلال طاقاتها في تولي المناصب الإدارية، والممارسة السياسية. وفي الوقت الحاضر سعت المرأة الأردنية إلى الديمقراطية، وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل مما أتاح لها فرصاً متساوية في التعلم والعمل، إلا أن هذه الجهود كانت غير فعالة بسبب تبعية المرأة وثقافة المجتمع في ظل النظم السياسية التقليدية الممنوحة للرجل، وعندما نتحدث عن واقع مشاركة المرأة سياسياً فإننا لا نعني بالمشاركة السياسية في الانتخابات النيابية أو عضوية البرلمان أو الوزارة أو أي منصب من المناصب السياسية. وإنما نعني بها أيضاً "الأنشطة التي تقوم بها المرأة من أجل تغيير الظروف التي تمر بها،

* قسم العلوم الاجتماعية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية. تاريخ استلام البحث 2014/10/14، وتاريخ قبوله 2015/2/2.

إن من أهم التحولات التي يشهدها المجتمع الأردني زيادة مشاركة المرأة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، إلا أن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية لا تزال محدودة رغم ضمانات الدستور، وقانون الأحزاب لسنة 2007، والاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010، واتفاقية سيدا، وكل الإجراءات التي اتخذتها الدولة الأردنية لتشجيعها على الانخراط في المجال السياسي.

لكل هذا ولغيره، جاءت هذه الدراسة للوقوف على أهم المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بشكل عام والمرأة الرائدة في إقليم الشمال بشكل خاص، في مواقع اتخاذ القرارات الإدارية والسياسية في القرن الحادي والعشرين، على الرغم من تميز الأردن بالمناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي.

تساؤلات الدراسة

تتركز تساؤلات الدراسة حول موضوع المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة السياسية في مجتمعنا الأردني، وتتناول أهم المعوقات في مختلف المجالات التي تحد من مشاركتها السياسية، وهي المقياس الذي سنتناوله على النحو الآتي:

- 1- ما أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة (النساء الرائدات)؟
- 2- ما أهم المعوقات الاقتصادية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة (النساء الرائدات)؟
- 3- ما أهم المعوقات السياسية والقانونية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة (النساء الرائدات)؟
- 4- ما أهم المعوقات الإعلامية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة (النساء الرائدات)؟
- 5- ما علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية (الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، المهنة، العمر، الدخل الشهري، المستوى الإداري، عدد أفراد الأسرة) بالمعوقات التي تواجه المرأة في الحياة السياسية؟

أهمية الدراسة

تنبع الأهمية النظرية والعملية للدراسة من خلال ما يلي:

- إن قضية مشاركة المرأة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية المواطن وحقوقه التي تعزز من مسؤوليته الاجتماعية، وهي قضية مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومدى مشاركة

وفي الواقع إن العلة في تدني مستوى المشاركة السياسية للمرأة ناتجة عن العديد من العوامل المتفاعلة والمتداخلة في المجتمع سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو قانونية، وتشترك معظم الدول النامية والمجتمعات العربية في هذه العوامل وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى إهدار طاقات النساء وحجب جهودهن عن عمليات المشاركة السياسية التي ترتبط بالمشاركة الاجتماعية والاقتصادية. (عثمان، 2004)

ونظراً للتقدم الديمقراطي الذي نلاحظه في العالم بشكل عام، وبما أن مشاركة المرأة سياسياً يعد منطلقاً عالمياً في الحكم على مدى تقدم الدول ديمقراطياً، وبما أن المرأة الأردنية تتمتع بحقوقها المدنية والسياسية مثل: حرية الرأي، والتعبير، ونظام الكوتا النسائية، وبما أن هذه الحقوق هي متطلبات أساسية لمشاركة المرأة سياسياً، فإن هذا الموضوع يكتسب أهمية لمعرفة المعوقات التي تواجه المرأة في الوقت الحاضر التي تحد من مشاركتها سياسياً في مجتمعنا الأردني عامة والنساء الرائدات في إقليم الشمال خاصة.

مشكلة الدراسة

لقد نص الدستور الأردني على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إذ جاء في المادة السادسة منه: (الأردنيون أمام القانون سواء لا يميز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين). وكلمة أردني في القانون تعني كل شخص يحمل الجنسية الأردنية ذكراً كان أم أنثى. وأشارت العديد من الدراسات إلى تقدم المرأة في مجال التعليم، وتباطؤ في المجال السياسي وصنع القرار، والمشاركة في بلورته بسبب تبعية المرأة الاقتصادية للرجل، وضعف مشاركتها في سوق العمل الأردني التي لا تتجاوز 15% تقريباً، لهذا فإن المرأة الأردنية لا تستطيع تحمل الأعباء المادية لعملية الترشح، فالحملات الانتخابية مكلفة تحتاج إلى تمويل حتى لو كانت المترشحة عاملة ذات دخل معقول، فإنها لا تستطيع المغامرة بوظيفتها لقاء ترشحها للبرلمان لأنه غير مضمون (العبادي، 2010: ص16). وقد جاء نظام الكوتا النسائية لتخصيص مقاعد للنساء في المجالس النيابية، لإزالة الفجوة المتمثلة باللامساواة بين الجنسين في مجالات الحياة السياسية، والإدارية خاصة في الانتخابات النيابية. (صالح، 2004). وقد أشارت (الخزاعلي، 2005) إلى أن نظام الكوتا بتوزيعه الحالي من الناحية الموضوعية لا يحقق العدالة، فالقانون ضاعف من فرص نجاح المرأة في الدوائر الصغيرة التي لا يترشح فيها نساء بأعداد كبيرة، بمعنى أنه ساعد على فوز القوى التقليدية البسيطة وحال دون وصول المرأة ذات الخبرة والمعرفة.

- **"المشاركة السياسية:** هي مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً في سير عمل المنظومة السياسية، ولكن المؤدين لهذه النشاطات مواطنون" (التجكاني، 1999).

- **النساء الرائدات:** أي امرأة تعمل في أي منصب من المناصب الإدارية حالياً أو كانت تعمل فيه أو كان لها دور في نشاطات وأعمال ناجحة.

- **"الرائدة:** تعني أن لا تقف المرأة إزاء الأحداث موقف المتفرج وإنما هي امرأة مبادرة لاتخاذ الموقف والقرار الصحيح في الظروف الصعبة والوقت المهم وهي أيضاً امرأة تعيش الإقدام على الحياة متوارية عن المجتمع إنما هي فيه ومنه وإليه". (معوض، 1983)

- **"المُعوقات:** وجود مشكلات تؤدي إلى عرقلة التنمية السياسية خاصة في الدول النامية ولهذه المشكلات آثار سلبية على المسيرة التنموية". (معوض، 1983)، من مثل: العوامل الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والإعلامية التي تحول دون الوصول إلى الأهداف ومواقع اتخاذ القرار.

- **الحياة السياسية:** تكمن أهمية تعريف الحياة السياسية من الدمج ما بين الحياة السياسية المتمثلة في الأحزاب السياسية، والبرلمان، والهيئات التشريعية وبين الحياة العامة المتمثلة في المنظمات الأهلية، والنقابات، والاتحادات.. وغيرها. وقد أفرز هذا الدمج وضعاً معيناً أدى إلى ممارسة المرأة الأردنية نشاطها في الحياة العامة من خلال نشاطها في الحياة السياسية. (حسين، 2005).

- **ثانياً: المشاركة السياسية: الأشكال، والدوافع، والوظائف، والعوامل المؤثرة فيها**

1- **أشكال المشاركة السياسية:**

الشكل الأول: الذي يشمل النشاطات المنظمة والمألوفة، وهي: التسجيل في القوائم الانتخابية، والتصويت، والبحث عن الإعلام السياسي، ومناقشات سياسية مع الجوار، والانتساب إلى حزب، وحضور اللقاءات والاجتماعات السياسية، والمشاركة المنظمة في حملة انتخابية.

الشكل الثاني: يشمل النشاطات المؤقتة التي تعبر عن موقف أو حدث وتتجسد في الاعتصام والمظاهرات وأعمال العنف وليس بالضرورة أن تكون كل هذه النشاطات غير قانونية بل قد يكون منها ما هو شرعي وقانوني، مثل: التظاهر السلمي.

2- **دوافع المشاركة السياسية:**

تختلف الدوافع التي يقصد الأفراد من ورائها الانخراط في عملية المشاركة السياسية، فهناك من يكون دافعه تحقيق

المواطن في صنع القرار ورسم السياسات العامة.

- إن هذه الدراسة تبحث في المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وذلك نظراً للمستوى المتدني لتلك المشاركة لاسيما إذا ما قورنت بمستوى التطور الذي يشهده المجتمع الأردني في مختلف المجالات، حيث إن تلك المشاركة لم تتماشى مع هذه التطورات بما ينسجم مع عملية التنمية الوطنية الشاملة، من خلال استثمار جهود وقدرات نصف المجتمع (المرأة).

- تتبع أهمية الدراسة من كونها تركز على واحد من أهم موضوعات البحث في علم اجتماع المرأة والخدمة الاجتماعية في مجال المرأة، والمشاركة السياسية، وقضايا الأمن الإنساني، ذلك أن المرأة تشكل نسبة كبيرة من المجتمع عامة.

- ستفيد نتائج هذه الدراسة أصحاب القرار في الوقوف على أهم المعوقات التي تحول وتحد من مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية عموماً والسياسية تحديداً. مما يساعد في خلق الاستراتيجيات وبناء الخطط المناسبة لتفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية تحديداً.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- التعرف على أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.
- 2- التعرف على أهم المعوقات الاقتصادية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.
- 3- التعرف على أهم المعوقات السياسية والقانونية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.
- 4- التعرف على أهم المعوقات الإعلامية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.

5- معرفة العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية من مثل: الحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والمهنة، والعمر، والدخل الشهري، والمستوى الإداري، وعدد أفراد الأسرة والمعوقات المختلفة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: المفاهيم الإجرائية:

- **"المشاركة السياسية:** هي العمل العام بجميع أشكاله وتشمل الانتخاب والترشح للمجالس النيابية والبلدية والوصول إلى مواقع صناعة القرار والانتماء إلى الأحزاب السياسية والقيام بالحملة الانتخابية والعمل من أجل دمج أجندة المرأة الوطنية في البرامج السياسية للمرشحين والأحزاب" (صالح، 2004).

1- إقرار شرعية الحكام، الأمر الذي ينجم عنه تسهيل ممارستهم للسلطة. وتبدو قدرة الانتخابات التنافسية على إقرار الشرعية أعلى جداً من قدرة عمليات التصويت المجردة التي تخلو من مظاهر الاختيار، التي يوجد بها مرشح رسمي واحد، ولهذا السبب تخشى الديمقراطيات التعددية من انهيار المشاركة نتيجة الامتناع المفرط عن التصويت. ويرى الباحث أن هذه الوظيفة تتجسد بشكل أساسي من خلال شكل محدد من أشكال المشاركة السياسية أكثر من غيره، وهذا الشكل هو الأسلوب الانتخابي أو التصويت.

2- الاستفادة من التدخل في اختيار الحكام: حيث يمكن للمشاركة السياسية من خلال قنواتها المختلفة أن تؤثر في التوازن القائم بين الحكومة والأحزاب التيارات السياسية في الدولة، وهذا بدوره يجعل الحكومة تستجيب لهذه المشاركة وإن كانت الاستجابة متفاوتة من حالة إلى أخرى مما يمكن الأفراد من التأثير في سياسات الدولة. (عاشر، 2003)

4- العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية:

تتأثر المشاركة السياسية بمختلف أشكالها في عوامل متعددة إذ تسهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد إلى آخر في كثير من الأحيان، نظراً لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة، إلا أنه يمكن القول إن أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية بشكل عام هي:

- 1- العوامل الاجتماعية السكانية: وتتجلى عادة بالجنس والسن ومكان الإقامة.
- 2- العوامل الاقتصادية: وتتضمن مستوى الدخل والانتماء المهني.
- 3- العوامل الثقافية: وتتضمن مستوى التعليم، والانتماء الابدولوجي، والثقافة السياسية. (عاشر، 2003)

ثالثاً: المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة الأردنية:

1: المعوقات الاجتماعية والثقافية:

- وترتبط بمجموعة من الاتجاهات الاجتماعية والثقافية، وهي:
- 1- العادات والتقاليد التي لا زالت سائدة، منها: أن المرأة مخلوق ضعيف لا تملك القدرة على تحمل الأعباء وأن عمل المرأة لا يتعدى الأسرة والبيت.
 - 2- ثقافة المجتمع ثقافة ذكورية ترى الرجل أقدر على اتخاذ القرارات السياسية العامة وإن من حقه ممارسة مختلف المجالات دون حصر.
 - 3- سيادة نمط من القيم والتوجهات التقليدية التي ترى المرأة

المصلحة الشخصية للحصول على منصب أو مقابل مادي، وهناك من يكون دافعه تحقيق المصلحة العامة لتأكيد الولاء لوطنه والسعي لتحقيق أهداف عامة تحقق المصلحة العامة، وهناك من يكون دافعه منطلقاً من المصلحتين معاً الشخصية والعامة، وفي الحقيقة لا يمكن حصر دوافع المشاركة السياسية لكل فرد، إلا أن الشيء الأكيد أن الفرد يهدف من عملية المشاركة السياسية تحقيق مصلحة معينة سواء كانت شخصية أو عامة بغض النظر عن شكلها اقتصادية أو اجتماعية...أو غيرهما (عاشر، 2003)

وأشار (فرج، 1996) إلى عدد من الدوافع التي حدث بنساء أردنيات للمشاركة في العمل السياسي والعام: منها:

1. إن المرأة أصبحت على وعي بالصعوبات والتناقضات التي تكتنف حياتها جراء عدم المساواة مما دفعها إلى المبادرة بالعمل على تغيير أوضاعها.
 2. أفادت المرأة النشطة في العمل السياسي من الاهتمام العام بقضايا المرأة وجعلها عاملاً مؤثراً ولموسماً في صناعة القرارات مما أسهم في حل بعض المشكلات التي تواجه المرأة وتحسين ظروفها الحياتية.
 3. إن نجاح المرأة الأردنية في العمل التطوعي جعلها واثقة بقدراتها على خوض غمار الحياة السياسية.
 4. أدى النجاح الذي حققته بعض النشاطات النسائية في الحياة العامة إلى بروز الكثير من النساء إلى الواجهة وأخذ دور فاعل وإيجابي. (فرج، 1996)
- وثمة أسباب أخرى تدفع المرأة للانخراط في النشاطات السياسية كما جاء في دراسة النقشبندي (2003) منها:
- قناعة العائلة بضرورة حضور المرأة في موقع المسؤولية النسائية.
 - المثل الذي ضربته بعض الناجحات في العمل السياسي.
 - شعور المرأة بأن لديها قدرات ومهارات خاصة يمكن استثمارها في العمل السياسي.
 - طموح المرأة إلى أدوار أكثر فاعلية وإثارة الانتباه في المجتمع.
 - ثقة المرأة بقدرتها على تسليط الضوء على القضايا الاجتماعية المهمة من وجهة نظرها والدفاع عن هذه القضايا.
 - شعور المرأة بعدم الرضا عن الوضع الراهن وقناعتها بقدرتها على التغيير من خلال العمل العام.

3- وظائف المشاركة السياسية:

تتخصص وظائف المشاركة السياسية في وظيفتين رئيسيتين، هما:

في المجالس النيابية، لإزالة الفجوة المتمثلة باللامساواة بين الجنسين في مجالات الحياة السياسية خاصة في الانتخابات النيابية. (صالح، 2004). وقد أشارت (الجزاعلي، 2005) إلى أن نظام الكوتا بتوزيعه الحالي من الناحية الموضوعية لا يحقق العدالة، فالقانون ضاعف من فرص نجاح المرأة في الدوائر الصغيرة التي لا يترشح فيها نساء بأعداد كبيرة، بمعنى أنه ساعد على فوز القوى التقليدية البسيطة وحال دون وصول المرأة الكفوة ذات الخبرة والمعرفة. ففي دوائر العاصمة التي تعد مركز العملية السياسية أخفقت المرأة في الوصول إلى البرلمان رغم حصولهن على عدد كبير من الأصوات بينما فازت سيدات بمحافظات أخرى بأصوات أقل، وبذلك لم يحقق نظام الكوتا آمال وتطلعات المرأة. فتخصيص ستة مقاعد للنساء في البرلمان به إجحاف، حيث كان من الأجدي على المشرع تخصيص عدد مقاعد للمرأة بعدد الدوائر الانتخابية تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

- عدم معرفة المرأة بحقوقها القانونية المتمثلة بإمكانيات ترشيح نفسها لمجلس النواب أو مشاركتها في العمل السياسي من خلال الحياة السياسية، حيث إنها لم تعمل على تمكين نفسها سياسياً ولم تكتسب الخبرة والدراية اللازمة التي تؤهلها لخوض الانتخابات بإرادة قوية واعية لما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

- عدم وجود برامج توعوية بالشؤون القانونية تخص المرأة من خلال المدارس والجامعات والإعلام، وإن وجدت تكون بشكل عام وقاصرة على الجزء البسيط الذي يتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام.

- سيادة الأحكام العرفية لفترة زمنية طويلة نتيجة الظروف السياسية الصعبة التي كانت سبباً رئيساً في عدم مشاركة المرأة في العامل السياسي. (الجزاعلي، 2005)

3: المعوقات الاقتصادية:

تتمثل المعوقات الاقتصادية التي تواجه المرأة بالنقاط الآتية:

- "تبعية المرأة الاقتصادية للرجل نتيجة ضعف مشاركتها في سوق العمل الأردني، التي لا تتجاوز 15% تقريباً، فالمرأة الأردنية لا تستطيع تحمل الأعباء المادية لعملية الترشيح، فرسوم الترشيح عالية، والحملات الانتخابية مكلفة تحتاج إلى تمويل حتى لو كانت المرشحة عاملة ذات دخل معقول فإنها لا تستطيع المغامرة بوظيفتها لقاء ترشيحها للبرلمان لأنه غير مضمون". (العبادي، 2010: ص16)

- عدم تساوي المرشحين والمرشحات في تمويل الحملات الانتخابية، فقد برهنت التجربة أن هذا الأمر يشكل

غير قادرة على القيام بمسؤولية صنع القرار السياسي وإدارة الشؤون العامة، وأن دورها ووظيفتها الطبيعية تتمثل بتربية الأطفال وإدارة الشؤون المنزلية، وفي ضوء هذه النظرة التقليدية أصبح من الصعب على المرأة النفاذ إلى مركز صنع القرار السياسي على نطاق أوسع أو حتى التوفيق بين أعمالها المنزلية ومشاركتها السياسية.

4- إن الموروث الثقافي الذي علق به كثير من الشوائب المتصلة بصورة المرأة ودورها أدى إلى عدم قناعاته القيادية ولاسيما إلى السلطة التشريعية، إذ لازالت النظرة إلى دور المرأة سلبية، وما زال للموروث الاجتماعي تأثير في تكوين الرأي العام الذي يستغل من قبل التيار الاجتماعي المحافظ، ومن المعروف أن هذه البنية الاجتماعية التقليدية تفضل دعم الرجل عوضاً عن موازنة المرأة دون النظر إلى أهمية وكفاءة أي منهما.

2: المعوقات القانونية والسياسية:

لقد نص الدستور الأردني على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إذ جاء في المادة السادسة منه: (الأردنيون أمام القانون سواء لا يميز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين). وكلمة أردني في القانون تعني كل شخص يحمل الجنسية الأردنية ذكراً كان أم أنثى.

وقد ورد في الدستور الأردني عدة مواد تؤكد على أن المرأة والرجل أمام القانون سواء، ولا تمييز في حقوقهم وواجباتهم مثل حرية الرأي، وحق تأليف الجمعيات، والأحزاب السياسية. وحول مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية نصت المادة الرابعة من قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992 على أن: (للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب التطوعي لها).

لقد عدلت عدة قوانين لدعم المرأة مثل: قانون الانتخاب الذي عدل عام 1974 ليصبح للمرأة الحق في ممارسة الانتخاب والترشح لعضوية مجلس النواب. بالإضافة إلى تعديل قانون البلديات عام 1955 الذي أعطى المرأة الحق في المشاركة في الانتخابات البلدية والترشح لعضويتها.

وكما شمل قانون التقاعد الرجل والمرأة في معظم نصوصه، إلا أنه أفرد نصوصاً خاصة بالمرأة: إذ أفرد القانون نصاً خاصاً للموظفة المستقيلة بحيث تعاد لها العائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبها بينما لا تعاد هذه العائدات للموظف عند استقالته. (فرج، 1996)

المعوقات القانونية والسياسية الرئيسية التي حدثت من مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- نظام الكوتا النسائية: هو نظام يخصص مقاعد للنساء

الوظيفية فتري أن المشاركة السياسية تشكل قاسماً مشتركاً بين كل المواطنين وجماعات المصلحة: حيث يلجأ لها الطرفان تدعيماً للنظام السياسي. أما منظرو نظرية الصراع، فيتعاملون مع المشاركة السياسية على أنها تلك العملية التي لا تهم إلا المستفيدين من الأفراد المشاركين سياسياً، لذلك فإنهم يرون أن السياسة ليست استجابة عادلة وصادقة لكل المواطنين والجماعات، في حين يأخذ أصحاب الاتجاه الطبقي على عملية المشاركة السياسية، ميلها نحو الإشكال التقليدية وهي أشكال غير مؤثرة في البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع وتكون في خدمة الطبقة الحاكمة. كما أن هناك أشكالاً أخرى غير تقليدية للمشاركة مثل: المظاهرات، والمعارضات، والإضرابات، والاعتصامات، والاحتجاجات، وغيرها من الأشكال العنيفة وهي أشكال مهمة وضرورية بحكم قدرتها على التغيير (فؤاد، 1995:27). وتتخذ الدراسة الحالية من نظرية الصراع الاجتماعي مدخلاً تفسيرياً لها: إذ إنها تصور وضع المرأة في المجتمع، ويحدث الصراع الاجتماعي نتيجة غياب الانسجام، والتوازن، والنظام في محيط اجتماعي معين، ويحدث أيضاً نتيجة وجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة، والدخل، والملكية. وفي ضوء هذه النظرية يتكون المجتمع من مجموعتين (مهيمنة، ومهيمن عليها) وتهتم الأولى بالمحافظة على الوضع القائم وتهتم الأخرى بتغيير الواقع لصالحها، وضمن هذا التصور يهيمن مجتمع الرجال على مجتمع النساء في مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لذا جاءت هذه الدراسة للكشف عن معوقات تعترض صراع المرأة لإثبات ذاتها سياسياً وتخطيها هيمنة الذكور للوصول إلى مراكز صنع القرار.

خامساً: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي بحثت في موضوع المرأة والمشاركة السياسية، فمنها ركز على العوامل المؤثرة، ومنها ركز على دراسة المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفيما يلي أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات مرتبة تنازلياً.

أولاً: الدراسات العربية

دراسة عليان (2014) بعنوان "أزمة المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية العاملة (مستوياتها ومعوقاتهما)" توصلت إلى أن مستويات المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية العاملة متدنية نسبياً وإلى عدم وجود فروق في مستويات المشاركة السياسية تبعا لمتغيرات المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية ومتوسط الدخل، في حين وجدت فروق لصالح النساء من سكان المدن. أما على مستوى المعوقات فقد كانت

عائقاً حقيقياً أمام وصول المرأة للبرلمان وخاصة في بعض الدوائر التي تواجه قلة الإمكانات المادية، لذا فإن خوض المعركة الانتخابية يتطلب منها أن تخوض معركة مركبة الأولى الاقتصادية التي ترتب عليها جهداً إضافياً للعمل لتوفير المال اللازم الكافي لتغطية نفقات الحملة الانتخابية، والثانية المعركة الانتخابية نفسها، وهذا يتطلب دعماً من العائلة المتمثلة بالأب أو الزوج لتتمكن من ترشيح نفسها وتمويل حملتها الانتخابية. (الخرزالي، 2005)

- دفع سوء الأحوال الاقتصادية بشكل عام، في المجتمع الأردني، المرأة الأردنية إلى ضرورة البحث عن لقمة عيشها، مفضلة ذلك عن البحث عن قضايا حقوقها وحريتها العامة. (معوض، 1983).

4: المعوقات الإعلامية.

- تلعب الوسائل الإعلامية دوراً لا يقل أهمية عن دور الأسرة أو المدرسة في عملية التنشئة السياسية. فالصحف، والمذيع، والتلفاز وغيرها تدعم الاتجاهات السياسية والقيم التراثية وفي الوقت ذاته تنقل المعلومات والأخبار من المواطن إلى الدولة وبالعكس، وقد امتدت وسائل الإعلام لتنقل أخباراً ومعلومات عن مجتمعات العالم كله. بالإضافة إلى ما نراه اليوم من تقدم تكنولوجيا أسهم في جعل العالم وكأنه وحدة واحدة، وتركز الدولة الحديثة على وسائل الإعلام للتنشئة السياسية، وتركز من خلالها أيضاً على تعميق شعور انتماء الأفراد للوطن وولائهم للدولة. (الظاهر، 1985).

- مضمون وسائل الإعلام الموجهة للمرأة يدور في أغلبية حول الأدوار والاهتمامات التقليدية للمرأة.

- ضعف وسائل الإعلام في إبراز المرأة المبدعة والمنتجة في الحياة العامة والحياة السياسية.

- تحصر وسائل الإعلام علاقة المرأة بالرجل على أساس اجتماعي فقط.

- دور وسائل الإعلام السلبي الذي يسهم في تقديم صورة المرأة التقليدية التابعة للرجل المستهلكة لأدوات الزينة والكماليات. (أبو هندي، 2003).

رابعاً: الاتجاهات النظرية المفسرة:

ففي ضوء ما تقدم نلاحظ تعدد الاتجاهات والرؤى النظرية في تناولها للمشاركة السياسية تحليلاً وتفسيراً: فمنها من يرى أنها تؤدي إلى تعزيز شرعية النظام السياسي القائم، وأخرى ترى أنها تؤدي إلى إدخال تعديلات في عملية صنع القرار، وإحباطات تقلل من موثوقية صانعيها، كما إن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفًا تعكس الرضا أو النزاع (أبراش، 2005:179). أما البنائية

في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة خلصت إلى أن هناك أسباباً اقتصادية ودينية وسياسية وثقافية وقانونية وهناك أسباب تتعلق بالمرأة نفسها من حيث مستوى تعليمها وثقافتها وما تيسر لها من استقلال مادي، على أن هذه المتغيرات تمثل دوراً أساسياً في تشكيل الوعي السياسي للمرأة وتتحكم في قدرتها ورغبتها في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات النيابية. وأن فكرة الكوتا نظام تعيين يخضع للانتخابات على مقاعد مضمونة للنساء ستحفز النساء وأفراد المجتمع على اختيار الأفضل وستفتح المجال لمشاركة واسعة من قبل النساء ومن جميع الشرائح الاجتماعية. وقد تشجع الأحزاب والعشائر أيضاً على ترشيح نساء، مما سينتج مجاًلاً واسعاً للحوار والتفاعل الاجتماعي.

قام عاشور، (2003). بدراسة عنوانها "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989-2001)". وكان من نتائجها الوصول إلى أفضل الوسائل لتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، وهي دعم المرأة بالدرجة الأولى والرجل بالدرجة الثانية وتعزيز الثقة بنزاهة العملية الانتخابية بالدرجة الثالثة.

وفي دراسة أجراها الصمادي، (2002). بعنوان "دور المرأة في الأحزاب السياسية الإسلامية"، للمقارنة بين حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني وحزب الله اللبناني. توصلت هذه الدراسة إلى أن المرأة في حزب الله نالت ثقة عالية في قيادة الحزب في حين لم تحظ قيادة حزب الجبهة بثقة مماثلة لدى النساء المنتميات للحزب، وكشفت الدراسة عن وجود موقف مؤيد داخل حزب الله بخصوص مشاركة المرأة في حين تباينت الآراء في حزب الجبهة تجاه هذه القضية.

وقامت الجاسم، مثال، (1999). بدراسة بعنوان " دور المرأة العربية في الحياة السياسية"، لدراسة حالة المرأة العربية لما بعد ثورة 1968، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى مدى اسهام المرأة العربية في حركة التحرير العربي من أجل الاستقلال والحرية منذ بداية القرن العشرين ومع تنامي حركة الوعي ورفض الاستعمار والتخلف، جاءت مطالبتها بالحقوق السياسية الوطنية قبل الاجتماعية عبر المشاركة في الحركات السياسية الوطنية التي طرحت مطالب وطنية ضد الاستعمار، وكذلك فإن التجمعات النسائية أعطت الأولوية للعمل .

وفي دراسة المطيري، منى، (1997). بعنوان "الحقوق السياسية وحكم تولي المرأة لها في الإسلام". التي أشارت نتائجها إلى أن جميع الآراء والأدلة القياسية إلى إجازة عمل المرأة السياسي، حيث إن الرسول عليه الصلاة والسلام أول من بايع النساء في بيعة العقبة. وبين أن القانون أعطى المرأة

على الترتيب: ذاتية ودينية وسياسية ثم اجتماعية وثقافية، واقتصادية وأخيراً قانونية.

دراسة الخاروف والحسين (2013) بعنوان "العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2007" أظهرت هذه الدراسة فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة في فوز المرشحات أن الدعم الذي تلقينه من أزواجهن أو أصدقائهن أو عن طريق الأحزاب نقدياً جاء بالدرجة الأولى وأقلها في مجال الإعلام المسموع. وفيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والثقافية والديمقراطية: فقد تبين أن هناك عوامل ذاتية وثقافية مختلفة لها تأثير في فوز المرأة في الانتخابات خاصة في مجالي قوة الشخصية والثقة بالنفس. وفيما يتعلق بالعوامل السياسية فتبين أن أكثر العوامل المؤثرة وفق الترتيب: الإرادة السياسية ثم الثقافة السياسية للمجتمع ثم درجة وعي المرأة السياسي، فالخبرة السياسية...

دراسة العيسى (2008) حول "المشاركة السياسية للمرأة السعودية من وجهة نظر المواطنين"، أكدت هذه الدراسة أن هناك مشاركة للمرأة السعودية بدرجة متوسطة على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وهناك معوقات تحول دون مشاركتها بفاعلية من نوع: الأهل، والزوج، والموروثات الثقافية والاجتماعية، والتصورات الدينية الخاطئة عن المرأة.

دراسة العيلة (2007) بعنوان "واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة" أشارت هذه الدراسة إلى أن استقلال المرأة السياسي سيسهم في تحريرها من القيود الاجتماعية الموروثة، وأن دورها لن يكون فاعلاً دون أن تعزز دورها في الحياة السياسية، مما يتطلب إزالة العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تحول دون مشاركتها بفاعلية وقوة، وإن تتخلص من القيود التي تضعها المرأة بنفسها أمام مشاركتها السياسية والعامة.

دراسة بركات (2006) بعنوان "التحديات التي تواجه العمل البرلماني للمرأة الأردنية" لقد أشارت هذه الدراسة إلى عدد من التحديات والمعوقات التي تعترض مشاركة المرأة سياسياً أهمها: الذاتية، والبيئة السياسية، واجتماعية، واقتصادية، والأطر الدستورية والقانونية.

دراسة صوت المجتمع (2005) بعنوان " أسباب انخفاض المشاركة السياسية في المجالس البلدية والمحلية " أشارت هذه الدراسة إلى أن العادات والتقاليد والقدرات الشخصية للمرأة أهم أسباب انخفاض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إضافة إلى ضعف دور التنظيمات النسائية، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وسوء التنشئة السياسية.

وفي دراسة للخزاعلي، نادرة، (2005). بعنوان "حق المرأة

الاشتغال بمناصب الولايات العامة.

وفي دراسة للصالح، سوزان، (1994). بعنوان "المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي"، خلصت إلى أن المعوقات الاجتماعية التي تتعلق بنظرة المجتمع كقائد سياسي، تختلف باختلاف المستوى التعليمي حيث إن الذين يحملون مؤهلات علمية عليا يميلون إلى إعطاء تقدير أعلى لهذا المعوق والعكس صحيح وكذا الأمر بالنسبة للمعوقات الثقافية.

وفي دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية- الجامعة الأردنية، (1994). بعنوان "موقف الأردنيين من قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية". بينت النتائج الأولية ما يلي: بأن أغلبية المشاركين في عينة الدراسة وعدد أفرادها 2000 مواطن ومواطنة يرون أن على المرأة البقاء في البيت. بأن أغلبية المشاركين أفادوا بأن قدرة الرجل على اتخاذ القرار تفوق قدرة المرأة وأن قدرته على العمل السياسي أكبر من قدرتها. أن أغلبية المشاركات أفدن بأن قرار مشاركتهن السياسية في اختيار المرشح للبرلمان كان قرارهن. أن أغلبية المشاركين أفادوا بوجود معوقات لمشاركة المرأة في العمل السياسي من أهمها، عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في السياسية، والصعوبة التي تواجهها المرأة في التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية والسياسية، وضعف تقبل المرأة نفسها للمشاركة في الحياة السياسية. أن أكثر من نصف المشاركين في الإجابة عن الاستبيان أفادوا بضرورة تخصيص حصة (كوتا) للمرأة في مجلس النواب. أن أغلبية المشاركين يرون أن البيت هو مكان المرأة.

وفي دراسة النصاروي، فانت، (1986). بعنوان "العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الإناث والذكور القيايين"، وقد قسمت الباحثة هذه العوامل إلى خمسة عوامل، هي:

1. العوامل البيولوجية: تتعلق بالتوفيق بين مرتبات القيادة والحياة الزوجية.
2. العوامل الاجتماعية: تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة قائداً له.
3. العوامل الاقتصادية: تتعلق بالصعوبات المالية المترتبة على القيادة.
4. العوامل النفسية: تتعلق بنظرة المرأة لنفسها رئيسة.
5. العوامل التربوية: تتعلق بنظرة الرجل إلى المرأة رئيسة له.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

ودراسة (Takeda, Hiroko, 2006) بعنوان: "Gendering the

حقوقاً، وحماها قضائياً، وتوصلت الباحثة إلى أن القانون العام لبعض الأشخاص بصدد التنظيم السياسي للدولة يقرها الدستور، وهذه الحقوق تتطلب توافر شروط خاصة من مثل: شرط السن والتعليم. وتوصلت إلى مجموعة من الحقوق مثل حق الاجتماع وتكوين الجمعيات وحرية الرأي وحرية العمل والكسب.

وفي دراسة زغلولة، (1996). بعنوان "صورة المرأة في وسائل الاتصال: التلفزيون الأردني في الفترة الواقعة بين 1/1/1992-31/12/1994م". انتهت بمجموعة من النتائج وما يهمنا هنا من الناحية السياسية حيث أشارت إلى أن نسبة وجود المرأة في الساحة السياسية كانت صفراً.

قام المرعي، جمال، (1996). بدراسة بعنوان "الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني" دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعة الأردنية"، خلصت إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه ما زال هناك خوف من اشتراك الشباب سياسياً حيث بلغت نسبة أولئك الذين يرون أن الأجواء العامة لا تساعد على المشاركة السياسية للشباب (50.5%) من عدد أفراد العينة.

وفي دراسة أجرتها روجي، رهام، (1995). بعنوان "الحركة النسائية ودورها في المجتمع الأردني"، خلصت إلى أن الحركة النسائية في الأردن تعاني من صراع واضح في ثناياها، الأمر الذي يفسر وجود اتحادين للمرأة الأردنية بدلاً من واحد. وأن الحركة النسائية في الأردن هي حركة اجتماعية لا تحمل في ثناياها مفهوم الهوية الجماعية للأعضاء على المستوى العام، وإنما تعتمد على وجود نوع من الهوية الجماعية للتنظيمات الصغيرة داخل تلك الحركة أيضاً وتفقر الحركة النسائية الأردنية إلى التضامن الكلي، فقد طغى على الحركة النسائية جزئية الأهداف وعدم انتشارها بشكل عام وقد أثر هذا بشكل عام في الوعي بالأهداف العامة والخاصة للحركة.

قام الباحث أبو صحير، حميد، (1994). بدراسة بعنوان "المرأة والحقوق السياسية في الإسلام"، وكان من نتائجها تضمين جهود المعاصرين ويقسم إلى قسمين:

1. القسم الأول: فريق من المؤلفين المعاصرين من أصحاب الاختصاصات غير الشرعية ذهبوا إلى تأييد منح المرأة كاملة الحقوق السياسية بإطلاق، فجوزوا تولي المرأة جميع أنواع الولايات العامة وقد وجد منهم من يستثني رئاسة الدولة ووزارة التفويض ويجوز لها سائر الولايات العامة.

2. أما القسم الثاني: فهو فريق من علماء الفقه الإسلامي وعلوم الشريعة الإسلامية انتهجوا رأي جمهور الفقهاء القدامى فيما يجوزه الشرع للمرأة من محاربة الولايات الخاصة ويمنع عنها

(2001) وما تبقى منها تطبيقية ميدانية.

كما ويلاحظ تعدد وتنوع الدراسات التي ركزت على موضوع المرأة والمشاركة السياسية بشكل خاص والمشاركة في الحياة العامة بشكل عام زارنوسكا (2005)، فمنها ركز على العوامل المؤثرة عليان (2014)، العيلة (2007)، لينج (2003)، ومنها ركز على دراسة المعوقات والصعوبات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية العيسى (2008)، وبركات (2006) الخزعلي (2005)، ومنها ركز على مستويات المشاركة السياسية الخاروف (2013) والعيسى (2008)، في حين ركزت بعض الدراسات على مشاركة المرأة في البرلمان الخزعلي (2005) والصالح (1994) والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية (الجاسم (1999)، وروحي (1995) ومركز الدراسات الإستراتيجية (1994) والصمادي (2002). ومنها ركز على حقوق المرأة السياسية (المطيري، 1997) (أبو صحيري، 1994)، ومنها ركز على الحقوق القانونية للمرأة (بشير، 2001). وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة سعيها للوقوف على أهم المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة الأردنية بشكل عام والمرأة الرائدة بشكل خاص في مواقع اتخاذ القرارات الإدارية والسياسية في القرن الحادي والعشرين، مع أن الأردن متميز بالمناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي. ويتوقع أن تخلص هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات تساعد صناع القرار ورسمي السياسات في تخطي المعوقات وزيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص.

منهجية الدراسة

أسلوب الدراسة

لقد استخدم منهج المسح الاجتماعي والمنهج الوصفي التحليلي بالعينة لملاءمتها لأهداف هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من السيدات الرائدات في محافظات إقليم الشمال اريد، وجرش، وعجلون، والمفرق.

عينة الدراسة

تم اختيار نخبة مكونة من (80) امرأة رائدة من مجتمع الدراسة بطريقة قصدية، يمارسن نشاطات إدارية وأعمال ناجحة والغرض من ذلك التعرف على اتجاهات تلك الرائدات حيال مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأهم الصعوبات التي تواجهها في الوقت الحاضر.

Japanese political system " " الجندر في النظام السياسي الياباني "وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن طبيعة العمل السياسي الياباني استراتيجية ذات حدين تجاه عمل النساء السياسي الذي يشكل دوراً مزدوجاً "يشجع" و"يعيق" الكفاح السياسية للنساء اليابانيات.

دراسة (Zarnowska، 2005)، بعنوان: "Women's Political Participation in Inter-war Poland: Opportunities and limitations Women's, History Review " " اشترك النساء في الحياة العامة ضمن إطار الولاية البولندية الديمقراطية البرلمانية (جمهورية بولندا الثانية)، وإعادة البناء في أعقاب الحرب العالمية الأولى". وتوصلت لنتيجة مفادها أن النمو السريع لجمعيات النساء التربوية والثقافية، والتعاونية، التي تعد ضعيفة بالمساواة مع الرجال، وارتكز مشاركتهن على تنافس الأحزاب السياسية.

في دراسة لـ BAUR, AND LING (بوير ويلنج) (2003) بعنوان: "The Eveect OF Politice Women Role." "اثر الدور السياسي للمرأة" خلصت إلى أن هناك تبايناً واضحاً في اهتمامات المرأة الشخصية مقارنة مع أنماط الشخصيات المختلفة التي فُورن فيما بينها، كما تبين أن هناك أثراً واضحاً بالنسبة للمستوى الاقتصادي للمرأة حيث إن المرأة ذات المستوى الاقتصادي المتوسط هي الأكثر اهتماماً بالقضايا السياسية.

دراسة (Saxonberg, Steven2000) ؛ بعنوان: "Women in East European parliaments, Journal of Democracy " "النساء في البرلمان الأوروبي الشرقي". تقوم هذه الدراسة على المقارنة بين التمثيل السياسي في البرلمان الأوروبي الشرقي والتمثيل البرلماني الأوروبي الغربي؛ وتأثير النظام الانتخابي وايدولوجية الأحزاب في التمثيل النسائي؛ وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه النساء أكثر تأثير في النظام الانتخابي المطبق الامتيازات التي تحصل عليها النساء جراء تطبيق نظام الأغلبية "majoritarian" وأنظمة الانتخاب النسبية؛ وتفاصيل المشاركة السياسية النسائي بين عدة دول بعد النظام الشيوعي "post communist"

ثالثاً: تعقيب على الدراسات السابقة

لقد اشتملت هذه الدراسة على (23) دراسة سابقة، منها (19) دراسة عربية أجريت في الفترة الزمنية من عام 1986 – 2014، و(4) دراسات أجنبية أجريت في الفترة الزمنية من عام 2000 إلى عام 2006 م. سوسيولوجيا وجغرافيا: وقد أجريت هذه الدراسات على مجتمعات دول: الأردن، وفلسطين، ومصر، والسعودية، ولبنان، واليمن، وأمريكا، وبولندا، وأوروبا الشرقية والغربية. وبعض هذه الدراسات كان نظرياً، من مثل: دراسة المطيري (1997) ودراسة أبو صحير (1994)، ودراسة روجي (1996) وبشير

الجدول (1)
توزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
العمر	20-29 سنة	14	17.5%
	30-39	48	60%
	40 فأكثر	18	22.5%
المجموع		80	100%
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون	16	20%
	دبلوم	14	17.5%
	بكالوريوس	40	50%
	دراسات عليا	10	12.5%
المجموع		80	100%
المستوى الإداري	مديرة	36	45%
	مساعدة مدير	28	35%
	صاحبة عمل	16	20%
المجموع		80	100%
الحالة الاجتماعية	عزباء	14	17.5%
	متزوجة	60	75%
	مطلق	2	2.5%
	ارمل	4	5%
المجموع		80	100%
نوع العمل	حكومي	44	55%
	خاص	24	35%
	غير ذلك	12	15%
المجموع		80	100%
الدخل الشهري بالدينار	100-200	8	10%
	201-300	24	30%
	301 فأكثر	48	64%
المجموع		80	100%
عدد أفراد الأسرة	اقل من 4	16	20%
	5-8	50	62.5%
	9 فأكثر	14	17.5%
المجموع		80	100%

أداة الدراسة - صدقها وثباتها:

ولأغراض الدراسة تم إعداد استبانة تشمل أربعة مجالات تكونت من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية إذ عرضت على لجنة من المحكمين وعدلت في ضوء اقتراحات اللجنة، وتم حساب معامل ثبات الأداة باستخدام الاختبار الإحصائي كرونباخ ألفا بتطبيقه مرتين على عينة حجمها (12) سيدة بينهما فاصل زمني (10) أيام. وكان مساوياً (0.77).

الأسلوب الإحصائي:

تم الاعتماد على نظام التحليل الإحصائي المحوسب (SPSS) حيث:

- تم حساب فقرات الاستبانة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي، لمعرفة علاقة متغيرات الحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والمهنة، والعمر، والدخل الشهري، والمستوى الإداري، وعدد أفراد

الأسرة. بالمعوقات التي تحد من المشاركة السياسية.

- الحكم على أهمية المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات مجالات أداة الدراسة من خلال المعيار الآتي:
- من 3.5 - 4.5 عالي / من 2.5 - 3.49 متوسط / 1 - 2.49 ضعيف

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج ومناقشتها

هدفت هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، دراسة ميدانية للنساء الرائدات في محافظات إقليم الشمال وكانت الاستجابات على فقرات الاستبانة والنتائج على النحو الآتي بعد حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على فقرات الاستبانة:

المجال الأول: المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.

(الجدول 2)

الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9.	العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة من معوقات مشاركة المرأة السياسية.	1	4.44	1.86	مرتفعة
11.	العشائرية والمحسوبية عامل مهم يعيق مشاركة المرأة سياسياً.	2	4.28	1.04	مرتفعة
4.	تُحتم القيم السائدة على الرجل حماية المرأة مما يقلل من حريتها في اتخاذ القرارات السياسية التي تخصها.	3	4.23	1.22	مرتفعة
1.	لا يتقبل الرجل فكرة أن تكون المرأة مسؤولة عنه إدارياً.	4	4.11	1.14	مرتفعة
10.	عدم الاهتمام بتنشئة المرأة سياسياً وتوعيتها بهذا الجانب من معوقات مشاركتها.	5	4.05	1.08	مرتفعة
7.	ثقافة العيب تحدد طبيعة العمل الذي تمارسه المرأة.	6	4.03	1.65	مرتفعة
6.	ثقافة العيب من العوامل المباشرة التي تحد من مشاركتها السياسية.	7	3.96	1.12	مرتفعة
3.	عدم وعي المرأة بدورها وثقتها بقدراتها في العمل السياسي من معوقات مشاركتها السياسية.	8	3.89	1.52	مرتفعة
5.	لا زالت المرأة الأردنية تعمل في مجال الأعمال التقليدية التي هي امتداد لطبيعتها الأنثوية.	9	3.74	0.91	مرتفعة
8.	قلة وعي المجتمع بأهمية توسع مشاركة المرأة سياسياً.	10	3.65	1.68	مرتفعة
12.	تدني المستوى التعليمي للمرأة من المعوقات التي تحد من مشاركتها السياسية.	11	2.66	1.24	متوسطة
13.	لا يشجع الإسلام الاختلاط بين الرجل والمرأة في مجال العمل السياسي.	12	2.32	1.12	ضعيفة
	المجال ككل		3.649	1.29	مرتفعة

المعوقات السياسية في الحياة السياسية، وذلك لأن المجتمع الأردني يعد مجتمع محافظ في عاداته وتقاليده وقيمه، حيث يكون الرجل بمثابة الوصي على المرأة مما يقلل من فرص مشاركتها في الحياة السياسية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية (1994)

- لا زالت المرأة الأردنية تعمل في مجالات الأعمال التقليدية التي تعد امتداد لطبيعتها الأنثوية، إن عمل المرأة الأردنية نتيجة العوامل الثقافية والاجتماعية بقي محدوداً في مجالات محددة، من مثل: التمريض والتعليم وغيرها من الأعمال المحددة التي تعطي المرأة فرصاً أقل لتطوير الذات والمضي قدماً في المشاركة السياسية. وهذا ما أكدته دراسة zarnowska (2005) ودراسة الجاسم (1999)

- ثقافة العيب من العوامل المباشرة التي تحد من مشاركتها السياسية، وثقافة العيب تحدد طبيعة العمل الذي تمارسه المرأة، حيث إن المجتمع الأردني ينظر إلى كثير من الأعمال والنشاطات النسائية على أنها غير جائزة وتصنف أحياناً على أنها عيب اجتماعي مما يضعف بالتالي مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وهذا ما يتوافق مع دراسة النصاروي (1986).

- قلة وعي المجتمع بأهمية توسع مشاركة المرأة سياسياً فربما أن المجتمع لم يصل إلى الوعي الكافي الذي يشجع المرأة على المشاركة الأوسع في الحياة السياسية. وهذا ما أشارت إليه دراسة الصالحي (1994).

- العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة من معوقات مشاركة المرأة السياسية، فكثير من العادات والتقاليد والمعتقدات لا تشجع قيام المرأة بأدوار قيادية وأدوار سياسية بل تقف عائقاً قوياً أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وهذا ما أبدته دراسة النصاروي (1986).

- عدم الاهتمام بتنشئة المرأة سياسياً وتوعيتها بهذا الجانب من معوقات مشاركتها، فتنشئة المرأة في مجتمعاتنا تحكمها العادات والتقاليد والمعتقدات التي لا تؤيد تحرر المرأة من أدوارها التقليدية زوجة وأم وربة بيت فقط. مما يجعلها تنشأ على ذلك دون رغبة منها أو مقدرة على الانخراط في الحياة السياسية. ولعل هذه النتيجة تؤيد ما جاء في دراستي: hakeda (2006) والصالحي (1994).

- العشائرية والمحسوبية عاملان مهمان يعيقان مشاركة المرأة سياسياً، إذ لازالت أصبحت العشائرية والمحسوبية متأصلتين في مجتمعنا، فهما يقومان على عنصر الرجل دون تأييد للمرأة أو تشجيعها على الانخراط في الحياة السياسية. وهذا يتفق مع نتائج دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية (1994)

يبين الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول: المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة، حيث جاءت الفقرة رقم (9) التي تنص على " العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة من معوقات مشاركة المرأة السياسية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.44) وانحراف معياري (1.86)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (11) التي تنص على: " العشائرية والمحسوبية عامل مهم يعيق مشاركة المرأة سياسياً." بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وانحراف معياري (1.04)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (4) التي تنص على: " تُحتم القيم السائدة على الرجل حماية المرأة مما يقلل من حريتها في اتخاذ القرارات السياسية التي تخصها." بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وانحراف معياري (1.22). بينما جاءت الفقرة رقم (2) التي تنص على " المرأة غير قادرة على التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها السياسية." في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (2.08) وانحراف معياري (1.22).

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.649) وانحراف معياري (1.29)، وهذا يعني أن هنالك اتفاقاً بدرجة مرتفعة لدى عينة الدراسة نحو المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات السابقة من مثل دراسات: الخزايلي (2005) والصمادي (2002) والمرعي (1996) والصالحي (1994) و zarnowska (2005) والعيسى (2008) والخاروف والحسين (2013)، والعليان (2014).

ومن باب الصدق المنهجي في تفسير ومناقشة النتائج وربطها بالدراسات السابقة نجد أن الفقرات التالية حصلت على متوسطات حسابية عالية مما يجعلها أقوى المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركة المرأة السياسية، وهي:

- لا يتقبل الرجل فكرة أن تكون المرأة مسؤولة عنه إدارياً، مما يعكس على مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ويقف عائقاً أمام مشاركتها بشكل فعال. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراستي الخزايلي (2005) والصمادي (2005)

- عدم وعي المرأة بدورها وثقتها بقدراتها في العمل السياسي من معوقات مشاركتها السياسية. وإن وعي المرأة بدورها وقدراتها يدفعها إلى مزيد من الثقة بالنفس، مما ينتج عنه المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. وهذا ما أشارت إليه دراستا الخزايلي (2005) وأبي هندي (2003)

- تحتم القيم السائدة على الرجل حماية المرأة مما يقلل من حريتها في اتخاذ القرارات السياسية التي تخصها، وهذا يعد من

تعتبر جيدة في الوقت الحاضر. وهذا يتطابق مع نتائج الصالحي (1994) والخزاعلي (2005).

وحصلت الفقرة التالية على متوسط حسابي ضعيف وهي "لا يشجع الإسلام الاختلاط بين الرجل والمرأة في مجال العمل السياسي": وذلك وفق رأي عينة الدراسة حيث إن الإسلام لا يعارض مشاركة المرأة في العمل السياسي إلى جانب الرجل، ففي التاريخ الإسلامي كثير من الأمثلة على مشاركة المرأة في العهود وأبداء الرأي وحتى المشاركة في الحروب. وهذا ما أشارت إليه دراستا المطيري (1997) وأبو صخير (1994).

المجال الثاني: المعوقات السياسية والقانونية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.

في حين حصلت الفقرات التالية على متوسطات حسابية متوسطة أي أن مدلولاتها تعدّ معوقات اجتماعية وثقافية ذات مستوى متوسط في الحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية. - المرأة غير قادرة على التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها السياسية، حيث اتضح من نتائج تحليل استجابات أفراد العينة أن هذه الفقرة من المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولكن بشكل متوسط حيث إنه ربما تستطيع المرأة أحياناً أن توفق بين مسؤولياتها الأسرية والانخراط في العمل السياسي. وهذا يتفق مع نتائج دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية (1994)

- تدني المستوى التعليمي للمرأة من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية ولكن ليس بشكل قوي لأن المرأة في مجتمعنا لم تعد أقل تعليماً فمستويات تعدّ المرأة

الجدول (3)

الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1.	عدم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية مشاركة فاعلة من المعوقات السياسية لمشاركتها.	1	4.33	1.22	مرتفعة
2.	التطور الديمقراطي أسهم في تقدم المرأة في مختلف المجالات وشجع وصولها إلى لمناصب الإدارية.	2	4.28	0.99	مرتفعة
6.	أسهمت التنظيمات الحديثة (مؤسسة نور الحسين، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية) في تنمية وتفعيل دور المرأة إدارياً.	3	4.22	1.73	مرتفعة
8.	أسهمت الأحداث السياسية الأخيرة في المنطقة العربية في إبراز أهمية دور المرأة وقدرتها على تحمل المسؤولية السياسية.	4	3.98	1.31	مرتفعة
7.	بعض التشريعات والتعليمات غير مفعلة في تعاملها مع المرأة.	5	3.60	1.64	مرتفعة
5.	كان لسيادة الأحكام العرفية والنظام القيمي السائد دور في تعطيل مسيرة المرأة السياسية.	6	3.15	1.23	مرتفعة
4.	أسهم نظام الكوتا النسائية في وصول المرأة لمناصب سياسية.	7	2.87	0.86	متوسطة
3.	لم يمنح القانون المرأة الحقوق الكاملة لتفعيل دورها السياسي.	8	2.27	1.80	ضعيفة
	المجال ككل		3.587	1.34	مرتفعة

(2) التي تنص على "التطور الديمقراطي أسهم في تقدم المرأة في مختلف المجالات وشجع وصولها إلى المناصب الإدارية." بمتوسط حسابي بلغ (4.28) وبانحراف معياري (0.99)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (6) التي تنص على "أسهمت التنظيمات الحديثة (مؤسسة نور الحسين، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية) في تنمية وتفعيل دور المرأة إدارياً" بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وبانحراف

يبين الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني: المعوقات السياسية والقانونية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة، حيث جاءت الفقرة رقم (1) التي تنص على: "عدم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية مشاركة فاعلة من المعوقات السياسية لمشاركتها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.33) وانحراف معياري (1.22)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم

مع المرأة، حيث أيدت نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة هذه الفقرة لاعتقادها أن هناك تشريعات وتعليمات تشجع مشاركة المرأة في العمل السياسي ولكنها غير مفعلة. مما يجعلها من المعوقات السياسية والقانونية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

- أسهمت الأحداث السياسية الأخيرة في المنطقة العربية في إبراز أهمية دور المرأة وقدرتها على تحمل المسؤولية السياسية، فقد حصلت هذه الفقرة على موافقة عالية حيث أنه في الآونة الأخيرة لوحظ مشاركة نسائية فاعلة في الحياة السياسية العربية والمحلية.

في حين حصلت الفقرات التالية على متوسطات حسابية متوسطة أي أن مدلولاتها تعد معوقات سياسية وقانونية ذات مستوى متوسط في الحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية. - أسهم نظام الكوت النسائية في وصول المرأة لمناصب سياسية، فقد يكون تأييد هذه الفقرة بشكل متوسط لأنه في الواقع لا يظهر حضور قوي للمرأة في الحياة السياسية الأردنية.

- كان لسيادة الأحكام العرفية والنظام العالمي السائد دور في تعطيل مسيرة المرأة السياسية، حيث كانت الأحكام العرفية هي السائدة إلى زمن ليس ببعيد مما كان يعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية خوفاً من التعرض لشيء من القمع والمحاسبة خاصة في ظل نظام قيمي محافظ.

- وحصلت الفقرة التالية على متوسط حسابي ضعيف وهي:

"لم يمنح القانون المرأة الحقوق الكاملة لتفعيل دورها السياسي" وقد أثبتت النتائج أن العكس هو الصحيح، حيث إن القانون أعطى المرأة الحقوق الكاملة في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية مما جعل ذلك من المشجعات وليس من المعوقات القانونية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

المجال الثالث: المعوقات الاقتصادية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.

معياري (1.73)، بينما جاءت الفقرة رقم (3) التي تنص على "لم يمنح القانون المرأة الحقوق الكاملة لتفعيل دورها السياسي.." في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (2.27) وبانحراف معياري (1.80).

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.587) وبانحراف معياري (1.34)، وهذا يعني أن هنالك اتفاقاً وبدرجة مرتفعة لدى عينة الدراسة نحو المعوقات السياسية والقانونية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات السابقة من مثل: saxonberg (2000) والمطيري (1997)، والبشير (2001)، والعيلى (2007) وبركات (2006)

ومن باب الصدق المنهجي في تفسير ومناقشة النتائج وربطها بالدراسات السابقة نجد أن الفقرات التالية حصلت على متوسطات حسابية عالية مما يجعلها أقوى المعوقات السياسية والقانونية التي تحد من مشاركة المرأة السياسية، وهي:

- عدم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية مشاركة فاعلة من المعوقات السياسية لمشاركتها في المجتمع الأردني في الأحزاب السياسية محدودة ولا تكاد تذكر، مما يجعل انخراطها في الحياة السياسية أكثر محدودة.

- التطور الديمقراطي أسهم في تقدم المرأة في مختلف المجالات وشجع وصولها إلى المناصب الإدارية، فقد أيدت عينة الدراسة هذه الفكرة، حيث إنه في الآونة الأخيرة ظهر نوع التقدم في مجال تشجيع المرأة على استلام المناصب الإدارية مما يجعل التطور الديمقراطي عاملاً مشجعاً وليس عائقاً أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

- أسهمت التنظيمات الحديثة من مثل: مؤسسة نور الحسين، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، في تنمية وتفعيل دور المرأة إدارياً، فقد أيدت عينة الدراسة هذه الفكرة، حيث إن هذه المؤسسات مثلت إيجاباً دوراً فاعلاً في تفعيل دور المرأة في العمل الإداري والسياسي مما انعكس إيجابياً على مشاركتها في الحياة السياسية.

- بعض التشريعات والتعليمات غير مفعلة في تعاملها

الجدول (4)

الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة الموافقة
2.	ضعف قدرة المرأة المالية جعلها تتوجه لأعمال متواضعة مالياً، مما أضعف فرصتها في الوصول إلى المناصب الإدارية.	1	4.38	0.89	مرتفعة
1.	تبعية المرأة اقتصادياً للرجل، أثر في مشاركتها السياسي.	2	4.27	1.16	مرتفعة
5.	عدم تساوي المترشحين والمترشحات في تمويل الحملات الانتخابية	3	4.02	0.97	مرتفعة
7.	عدم استقلال المرأة اقتصادياً عائق مباشر أمام عملها وتلبية طموحها في المشاركة السياسية.	4	3.98	0.89	مرتفعة
6.	قلة اسهام المنظمات النسائية في تمويل الحملات الانتخابية للمترشحات من المعوقات الاقتصادية لمشاركتها السياسية.	5	3.89	0.88	مرتفعة
3.	دفع الفقر وتدني المستوى المعيشي المرأة إلى العمل وإثبات وجودها وقدراتها.	6	3.88	1.36	مرتفعة
4.	عدم قدرة المرأة الأردنية على تحمل الأعباء المادية لعملية الترشح والحملات الانتخابية.	7	3.85	1.84	مرتفعة
8.	لا تستطيع المرأة الأردنية أن تغامر بوظيفتها لقاء ترشحها للبرلمان لأنه ليس بالأمر المضمون وهذا يعيق مشاركتها السياسية.	8	3.23	1.08	مرتفعة
	المجال ككل		3.9375	0.998	مرتفعة

الاقتصادية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات السابقة من مثل: دراسة الصمادي (2002) ودراسة المرعي (1996) ودراسة الخزاعي (2005) ودراسة الطيري (1997) ودراسة عليان (2014)

ومن باب الصدق المنهجي في تفسير ومناقشة النتائج وربطها بالدراسات السابقة نجد أن الفقرات التالية حصلت على متوسطات حسابية عالية مما يجعلها أقوى المعوقات الاقتصادية التي تحد من مشاركة المرأة السياسية، وهي:

- تبعية المرأة اقتصادياً للرجل، أثر في مشاركتها السياسية، وذلك لأن مجتمعنا دائماً ما تتبع المرأة الرجل اقتصادياً وإن كانت صاحبة عمل أو مال، فإنها لا تكون بحرية تامة في التصرف به، مما جعل ذلك عائقاً أمام مشاركتها في الحياة السياسية.

- ضعف قدرة المرأة المالية جعلها تتوجه إلى أعمال متواضعة مالياً، مما أضعف فرصتها في الوصول إلى المناصب الإدارية، وأبقاها أقل قدرة على التوجه إلى العمل السياسي.

- دفع الفقر وتدني المستوى المعيشي المرأة إلى العمل وإثبات وجودها وقدراتها، فالفقر وتدني المستوى المعيشي دفعا المرأة إلى العمل والوقوف إلى جانب الرجل في العمل والمنافسة

يبين الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث: المعوقات الاقتصادية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة، حيث جاءت الفقرة رقم (2) التي تنص على " ضعف قدرة المرأة المالية جعلها تتوجه لأعمال متواضعة مالياً، مما أضعف فرصتها في الوصول إلى المناصب الإدارية..." في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.33) وانحراف معياري (1.22)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) التي تنص على: " تبعية المرأة اقتصادياً للرجل، أثر في مشاركتها السياسي.." بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وبانحراف معياري (1.16)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (5) التي تنص على " عدم تساوي المترشحين والمترشحات في تمويل الحملات الانتخابية " بمتوسط حسابي بلغ (4.02) وبانحراف معياري (0.97). بينما جاءت الفقرة رقم (8) التي تنص على " لا تستطيع المرأة الأردنية أن تغامر بوظيفتها لقاء ترشيحها للبرلمان لأنه ليس بالأمر المضمون وهذا يعيق مشاركتها السياسية" في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي (3.23) وبانحراف معياري (1.08).

وبشكل عام فقد بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.587) وبانحراف معياري (1.34)، وهذا يعني أن هنالك اتفاقاً وبدرجه مرتفعة لدى عينة الدراسة نحو المعوقات

وابتات الذات.

- عدم قدرة المرأة الأردنية على تحمل الأعباء المادية لعملية الترشح والحملات الانتخابية، حيث إن الحملات الانتخابية تحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة والمرأة بشكل عام في مجتمعنا هي أقل قدرة مادية مما يجعل ذلك عائقاً اقتصادياً أمام مشاركة المرأة في العمل السياسي.

- والفقرات: عدم قدرة المرأة الأردنية على تحمل الأعباء المادية لعملية الترشح والحملات الانتخابية، وعدم تساوي المترشحين والمترشحات في تمويل الحملات الانتخابية وقلة اسهام المنظمات النسائية في تمويل الحملات الانتخابية للمترشحات من المعوقات الاقتصادية لمشاركتها السياسية.

- عدم استقلال المرأة اقتصادياً عائق مباشر أمام عملها وتلبية طموحها في المشاركة السياسية حيث إن المرأة في

مجتمعنا تابعة اقتصادياً للرجل وتفكيرها في عمل خاص أو أي مشاركة سياسية تحتاج إلى التمويل الذي يرتبط بالرجل مما يجعل ذلك عائقاً أمام مشاركة المرأة السياسية.

- لا تستطيع المرأة الأردنية أن تغامر بوظيفتها لقاء ترشحها للبرلمان، لأنه ليس بالأمر المضمون وهذا يعيق مشاركتها. وقد أيدت عينة الدراسة هذه الفكرة بشكل غير قوي خاصة أن المرأة المؤهلة لخوض الانتخابات البرلمانية إن أرادت الترشح للانتخابات لن تعيق وظيفتها خاصة إذا كان لها فرصة في النجاح.

في حين لم تحصل أي فقرة من الفقرات على متوسطات حسابية متوسطة أو ضعيفة.

المجال الرابع/ المعوقات الإعلامية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية.

الجدول (5)

الرقم	الفقرة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
7.	وسائل الإعلام قد تكون عاملاً إيجابياً يؤدي إلى تقوية مشاركة المرأة أو عاملاً سلبياً يؤدي إلى ضعفها.	1	4.38	0.87	مرتفعة
2.	يعالج الإعلام قضايا المرأة غالباً بشكل سطحي وغير فعال.	2	3.87	1.44	مرتفعة
6.	عدم وجود برامج توعية للمرأة.	3	3.86	1.05	مرتفعة
5.	يقدم الإعلام المرأة في صورة المرأة التقليدية التابعة للرجل والمستهلكة لأدوات الزينة والكماليات.	4	3.33	1.25	مرتفعة
1.	تركيز الإعلام الموجه للمرأة حول الأدوار الاجتماعية التقليدية يعيق مشاركتها السياسية.	5	3.30	0.96	مرتفعة
3.	إهمال الوسائل الإعلامية لدور المرأة في الحياة السياسية يعيق مشاركتها سياسياً.	6	3.23	0.89	مرتفعة
4.	لا يولي الإعلام شؤون المرأة الاهتمام الكافي خاصة سياسياً.	7	2.34	1.11	ضعيفة
	المجال ككل		3.474	1.081	مرتفعة

سطحي وغير فعال... "بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وبانحراف معياري (1.44)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (6) التي تنص على "عدم وجود برامج توعية موجهة للمرأة." "بمتوسط حسابي بلغ (3.86) وبانحراف معياري (1.05). بينما جاءت الفقرة رقم (4) التي تنص على "لا يولي الإعلام شؤون المرأة الاهتمام الكافي وخاصة سياسياً.." في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.34) وبانحراف معياري (1.11).

وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.474) وبانحراف معياري (1.081)، وهذا يعني أن هنالك اتفاقاً

يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع: المعوقات الإعلامية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة، حيث جاءت الفقرة رقم (7) التي تنص على "وسائل الإعلام قد تكون عاملاً إيجابياً يؤدي إلى تقوية مشاركة المرأة أو عاملاً سلبياً يؤدي إلى ضعفها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.38) وانحراف معياري (0.87)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) التي تنص على: "يعالج الإعلام قضايا المرأة غالباً بشكل

- تركيز الإعلام الموجه للمرأة حول الأدوار الاجتماعية التقليدية يعيق مشاركتها السياسية، فالإعلام أكثر ما يركز عليه في قضايا المرأة الأدوار التقليدية، من مثل: الموضة والجمال والأزياء وغير ذلك، مما يجعل المرأة بعيدة عن أدوار أخرى أكثر حيوية كالعامل السياسي.
- بعض وسائل الإعلام تهمل دور المرأة في الحياة السياسية مما يعيق توعيتها وإحساسها بمسؤولية مشاركتها في العمل السياسي.
- وحيث إن كثيراً من وسائل الإعلام تصور المرأة بصورة تقليدية تابعة للرجل ومستهلكة لأدوات الزينة والكماليات، مما يساعد في تنشئة جيل من النساء غير مهتم إلا في هذه القضايا مما يقف عائقاً أمام مشاركتها في العمل السياسي.
- وحصلت الفقرة التالية على متوسط حسابي ضعيف، وهي:
- لا يولي الإعلام شؤون المرأة الاهتمام الكافي خاصة سياسياً. مما جعل ذلك من المشجعات وليس من المعوقات الإعلامية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- ثانياً: أما بالنسبة لعلاقة متغيرات الدراسة بالمعوقات فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- وبدرجة مرتفعة لدى عينة الدراسة نحو المعوقات الإعلامية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات السابقة من مثل: دراسة زغلولة (1996)، وصوت المجتمع (2005)
- ومن باب الصدق المنهجي في تفسير ومناقشة النتائج وربطها بالدراسات السابقة نجد أن الفقرات التالية حصلت على متوسطات حسابية عالية مما يجعلها أقوى المعوقات الإعلامية التي تحد من مشاركة المرأة السياسية، وهي:
- يعالج الإعلام قضايا المرأة غالباً بشكل سطحي وغير فعال، وعدم وجود برامج توعية للمرأة، حيث إن كثيراً من البرامج الموجهة للمرأة الأردنية تعالج قضايا الجمال والموضة وغير ذلك، ولكنها لا تتعرض لأدوات أكثر فاعلية في توعية المرأة بمشاركة فاعلة في العمل السياسي.
- وسائل الإعلام قد تكون عاملاً إيجابياً يؤدي إلى تقوية مشاركة المرأة أو عاملاً سلبياً يؤدي إلى ضعفها، لأن للإعلام دوراً مهماً في توجيه الرأي العام، فتركيز الإعلام على توعية المرأة أو عدمه يؤثر تأثيراً قوياً في مشاركتها من عدم مشاركتها في العمل السياسي.
- وحصلت الفقرات التالية على متوسطات حسابية متوسطة مما يجعلها معوقات إعلامية ذات مستوى متوسط، وهي:

الجدول (6)

علاقة المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية بمعوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في إقليم الشمال

المتغير	الفئة	مربع الدرجات	متوسط المربع	قيمة F	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية	عزباء	0.315	0.142	0.588	0.694
	متزوجة	3.67	0.324		
	مطلق	5.30			
المستوى الإداري	ارمل	6.331			
	مديرة	3.433	0.213	0.779	0.624
	مساعدة مدير	2.97	0.325		
المهنة	صاحبة عمل	3.55			
	حكومي	3.22	0.241	2.35	0.635
	خاص	3.67	0.113		
العمر	غير ذلك	3.92			
	20-29 سنة	3.191	0.330	1.44	0.031
	30-39	3.41	0.414		
الدخل الشهري	40 فأكثر	3.33			
	100-200	1.25	0.325	0.249	0.758
	201-300	4.52	0.244		
	301 فأكثر	5.66			

المتغير	الفئة	مربع الدرجات	متوسط المربع	قيمة F	مستوى الدلالة
عدد أفراد الأسرة	أقل من 4	0.233	0.442	0.177	0.741
	5-8	3.62	0.878		
	9 فأكثر	4.31			
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	ثانوية فما دون	4.17	1.13	-2.27	0.635
	دبلوم	4.23	3.15	-2.72	0.713
	بكالوريوس	4.28			
	دراسات عليا	4.31			

الجدول (7)

المتغير	الفئة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	ثانوية فما دون	4.17	1.13	-2.27	0.635
	دبلوم	4.23	3.15	-2.72	0.713
	بكالوريوس	6.256			
	دراسات عليا	4.33			

يظهر من الجدولين (6) و(7) ما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، وقد ظهر أن مستوى دلالة ألفا أكثر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود دلالة لهذا المتغير.

- وبصورة مختصرة أظهرت نتائج الجدول رقم (6) ما يلي:

- لا يوجد علاقة للمتغيرات التالية بالمعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية: الحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي والمستوى الإداري والمهنة والدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة.

- يوجد علاقة لمتغير العمر وظهر أن هناك دلالة لصالح العمر 40 سنة فأكثر. وهذا ما لم تشر له الدراسات السابقة بشكل واضح. في حين أن دراسة أبي هندي (2003) ودراسة عليان (2014) اتفقتا مع نتائج دراستنا، إذ أشارتا إلى أن الحالة الاجتماعية ليس لها علاقة بالمعوقات. أما دراسة الصالحي (1994) فقد اختلفت مع دراستنا إذ أشارتا إلى علاقة المستوى التعليمي بالمعوقات الاجتماعية والثقافية بينما دراسة عليان (2014) اتفقت مع دراستنا. واختلفت نتائج دراسة baur (2003) مع نتائج هذه الدراسة، إذ أشارت إلى وجود علاقة بالمستوى الاقتصادي واختلفت أيضًا مع دراسة عليان (2014).

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية، وقد ظهر أن مستوى دلالة ألفا يساوي 0.694 وهذا يدل على عدم وجود دلالة لمتغير الحالة الاجتماعية.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير المستوى الإداري، وقد ظهر أن مستوى دلالة ألفا يساوي 0.504 وهذا يدل على عدم وجود دلالة لهذا المتغير.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمل، وقد ظهر أن مستوى دلالة ألفا يساوي 0.635 وهذا يدل على عدم وجود دلالة لهذا المتغير.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر، وقد ظهر أن مستوى دلالة ألفا يساوي 0.031 وهذا يدل على وجود دلالة في هذا المتغير لصالح العمر 40 سنة فأكثر.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدخل الشهري، وقد ظهر أن مستوى دلالة ألفا يساوي 0.758 وهذا يدل على عدم وجود دلالة لمتغير الدخل الشهري.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، وقد ظهر أن مستوى دلالة ألفا يساوي 0.741 وهذا يدل على عدم وجود دلالة لهذا المتغير.

ثانياً: الخاتمة والتوصيات

حاولت هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية من خلال استطلاع آراء عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال، وأظهرت الدراسة وجود العديد من المعوقات المختلفة التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية منها الاجتماعية والثقافية، والسياسية والقانونية، والاقتصادية، والإعلامية، ولا يمكن أن تعزى المعوقات بنوع واحد فقط، وإنما ترجع إلى تفاعل عدة معوقات مع بعض ويمكن تلخيصها من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كان من أبرزها:

أولاً: إن أهم واقوي المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية من وجهة نظر عينة من النساء الرائدات، هي: لا يتقبل الرجل فكرة أن تكون المرأة مسؤولة عنه إدارياً، وعدم وعي المرأة بدورها وقلة ثققتها بقدراتها في العمل السياسي، وأن القيم السائدة تحتم على الرجل حماية المرأة مما يقلل من حريتها في اتخاذ القرارات السياسية التي تخصها، لا زالت المرأة الأردنية تعمل في مجالات الأعمال التقليدية التي تعد امتداد لطبيعتها الأنثوية. ثقافة العيب من العوامل المباشرة التي تحد من مشاركتها السياسية، قلة وعي المجتمع بأهمية توسع مشاركة المرأة سياسياً، العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة من معوقات مشاركة المرأة السياسية فكثير من العادات والتقاليد والمعتقدات لا تشجع قيام المرأة بأدوار قيادية وأدوار سياسية بل تقف عائقاً قوياً أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية. عدم الاهتمام بتنشئة المرأة سياسياً وتوعيتها بهذا الجانب، العشوائية والمحسوبة .

ثانياً: أهم وأقوى المعوقات السياسية والقانونية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية هي: عدم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية مشاركة فاعلة. والتطور الديمقراطي أسهم في تقدم المرأة في مختلف المجالات وشجع وصولها للمناصب الإدارية، وأسهمت التنظيمات الحديثة من مثل: مؤسسة نور الحسين، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، في تنمية وتفعيل دور المرأة إدارياً، بعض التشريعات والتعليمات غير مفعلة في تعاملها مع المرأة، أسهمت الأحداث السياسية الأخيرة في المنطقة العربية في إبراز أهمية دور المرأة وقدرتها على تحمل المسؤولية السياسية، ساهم نظام الكوت النسائية في وصول المرأة إلى مناصب سياسية، كان لسيادة الأحكام العرفية والنظام العالمي السائد دور في تعطيل مسيرة المرأة السياسية.

ثالثاً: أهم وأقوى المعوقات الاقتصادية التي تحد من

مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية هي: تبعية المرأة اقتصادياً للرجل أثر في مشاركتها السياسية، وضعف قدرة المرأة المالية جعلها تتوجه لأعمال متواضعة مالياً، مما أضعف فرصتها في الوصول إلى المناصب الإدارية، ودفع الفقر وتدني المستوى المعيشي المرأة إلى العمل وإثبات وجودها وقدراتها، وعدم قدرة المرأة الأردنية على تحمل الأعباء المادية لعملية الترشح والحملات الانتخابية، وعدم استقلال المرأة اقتصادياً شكل عائقاً أمام عملها وتلبية طموحها في المشاركة السياسية حيث إن المرأة في مجتمعنا تابعة اقتصادياً للرجل وتفكيرها في عمل خاص أو أي مشاركة سياسية تحتاج إلى التمويل الذي يرتبط بالرجل مما يجعل ذلك عائقاً أمام مشاركة المرأة السياسية. لا تستطيع المرأة الأردنية أن تغامر بوظيفتها لقاء ترشحها للبرلمان، لأنه ليس بالأمر المضمون وهذا يعيق مشاركتها.

رابعاً: إن أبرز المعوقات الإعلامية التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية هي: يعالج الإعلام قضايا المرأة غالباً بشكل سطحي وغير فعال، وعدم وجود برامج توعوية موجهة للمرأة، حيث إن كثيرًا من البرامج الموجهة للمرأة الأردنية تعالج قضايا الجمال والموضة وغير ذلك، ولكنها لا تتعرض لأدوات أكثر فاعلية في توعية المرأة بمشاركة فاعلة في العمل السياسي. وسائل الإعلام قد تكون عاملاً إيجابياً يؤدي إلى تقوية مشاركة المرأة أو عاملاً سلبياً يؤدي إلى ضعفها، لأن للإعلام دوراً مهماً في توجيه الرأي العام فتركيز الإعلام على توعية المرأة أو عدمه يؤثر تأثيراً قوياً في مشاركتها من عدم مشاركتها في العمل السياسي، وتركيز الإعلام الموجه للمرأة حول الأدوار الاجتماعية التقليدية يعيق مشاركتها السياسية، بالإضافة إلى أن بعض وسائل الإعلام تهمل دور المرأة في الحياة السياسية مما يعيق توعيتها وإحساسها بمسؤولية مشاركتها في العمل السياسي. وحيث إن كثيرًا من وسائل الإعلام تصور المرأة بصورة تقليدية تابعة للرجل ومستهلكة لأدوات الزينة والكماليات، مما يساعد في تنشئة جيل من النساء غير مهتم إلا في هذه القضايا مما يشكل عائقاً أمام مشاركتها في العمل السياسي.

خامساً: أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بعلاقة بعض المتغيرات الاجتماعية بمعوقات المشاركة السياسية للمرأة ما يلي:

1. لا يوجد علاقة للمتغيرات: الحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي والمستوى الإداري والمهنة والدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة.

3. تفعيل القوانين والتشريعات التي تعطي المرأة حقها في المشاركة الفاعلة في العمل السياسي.
4. إعداد برامج إعلامية هادفة موجهة للمرأة تعالج الأدوار غير التقليدية للمرأة وتحاول زيادة وعيها بمسؤوليتها في المشاركة في العمل السياسي. ووضع استراتيجية وخطة واضحة وموحدة لوسائل الإعلام والاتصال تتعلق بالمرأة وقضاياها.
5. القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول مشكلة عدم إقبال المرأة على العمل السياسي والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بمنهجية علمية.

2. وجود علاقة لمتغير العمر وظهر أن هناك دلالة لصالح العمر 40 سنة فأكثر.

التوصيات

- في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات النظرية والعملية الآتية:
1. العمل على توعية المجتمع لتغيير معتقداته حول مشاركة المرأة في العمل السياسي.
 2. العمل على تحسين وضع المرأة اقتصادياً، وذلك بتهيئة الفرص لها في إنشاء المشروعات وإعطائها فرصاً أكبر في العمل الوظيفي.

المصادر والمراجع

- أبراش، أ. (2005). "علم الاجتماع السياسي". غزة: مكتبة ومطبعة دار المنار.
- أبو صحير، ح. (1994) "المرأة والحقوق السياسية في الإسلام". رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- أبو هندي، ه. (2003). "الخصائص النفسية والإبداعية للمرأة العاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان". رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- التجكاني، م. (1999) "حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام"، ط1. القاهرة: دار الغريب.
- الjasم، م. (1999) " دور المرأة العربية في الحياة السياسية". دراسة لحالة المرأة العربية لما بعد ثورة 1968، رسالة ماجستير في الثقافة القومية، بغداد: الجامعة المستنصرية.
- حسين، س. (2005). "المرأة الفلسطينية والحقوق السياسية والعامّة". رام الله: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
- الxاروف، أ، والحسين، أ. (2013) "العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2007"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد2، المجلد 6:ص266-297، الجامعة الأردنية.
- الخزاعلي، ن. (2005). "حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة". رسالة ماجستير، الأردن: جامعة آل البيت.
- روحي، ر. (1995). "الحركة النسائية ودورها في المجتمع الأردني"، رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- زغلولة، خ. (1996). "صورة المرأة في وسائل الاتصال: التلفزيون الأردني في الفترة الواقعة بين 1992/1/1-1994/12/31م". رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- صالح، س. (2004). "المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي". ط1، مصر، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- الصالح، س. (1994). "المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة
- الأردنية في مجال العمل السياسي". دراسة ميدانية في عمان رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- الصمادي، ف. (2002). "دور المرأة في الأحزاب السياسية الإسلامية دراسة مقارنة لحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني وحزب اللبناني". رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- المجتمع، ص. (2005). "أسباب انخفاض المشاركة السياسية في المجالس البلدية والمحلية". غزة: قسم الدراسات والأبحاث، مؤسسة صوت المجتمع.
- الظاهر، أ. (1985). "التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي". ط1، الزرقاء: مكتبة المنارة.
- العبادي، م. (2002) المرأة والانتخابات النيابية، جريدة الرأي اليومية، عمان 2002/9/19:ص16.
- عاشور، أ. (2003). "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989-2001)". رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- عليان، ع. (2014). "أزمة المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية العاملة (مستوياتها ومعوقاتها)"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، المجلد 32، ص151. جامعة الكويت.
- العيسى، ب. (2008). "المشاركة السياسية للمرأة السعودية من وجهة نظر المواطنين". رسالة ماجستير غير منشورة الأردن: جامعة اليرموك.
- العيلة، ر. (2007). "واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامّة" مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، العدد 1، المجلد 21:ص309-348، جامعة النجاح.
- فرج، ك. (1996). "دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية". عمان: مركز الكتبي للبحوث والتدريب.
- فؤاد، أ. (1995). "علم الاجتماع السياسي". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمد، ب. (2001). "الحقوق القانونية للمرأة في قانون الأحوال الشخصية الأردني". رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- مرعي، ج. (1996). "الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع

- Baur, And ling, 2003, *The Eveect of Politice Women Role*.
- Saxonberg, Steven, 2000, *Women in East European parliaments*, *Journal of Democracy*; 11 (2), Abstract p145, 14, 1 chart
- Takeda, Hiroko, 2006. *Gendering the Japanese political system: The gender-specific pattern of political activity and women's political participation*, *Japanese Studies*; 26 (2), Abstract, p185-198, 14p
- Zarnowska, Anna, 2005. *Women's Political Participation in Inter-war Poland: Opportunities and limitations Women's, History Review*; 13 (1), Abstract, p57-68, 12p

الأردني". رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية .
 مركز الدراسات الإستراتيجية- الجامعة الأردنية، (1994). "موقف
 الأردنيين من قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية"، عمان
 المطيري، م . (1997). "الحقوق السياسية وحكم تولي المرأة لها في
 الإسلام". رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
 معوض، ج . " أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجلة
 المستقبل العربي، عدد (55)، بيروت، 1983، ص108
 النصرأوي، ف. (1986). "العوامل التي تؤثر في الدور القيادي
 للمرأة في المجتمع الاردني من وجهة نظر الإناث والذكور
 القياديين". رسالة ماجستير، اريد: جامعة اليرموك.
 النقشبدي، ب . (2003). "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية". ط1،
 عمان: دار السندباد للنشر .

Difficulties Prevent Jordanian Women Participation in Political Life in Light of some Social Variables .

A Field Study on Pioneer Women Sample in North Region

A'la Al-Rawashdeh, Asma Al-A'rab *

ABSTRACT

This study aimed at identifying the most important difficulties that prevent Jordanian women participation in political life in light of some social variables ,To achieve the study goals, a questionnaire was applied on a purposive sample consisted of 80 women . The following conclusions were drawn from this study:

the social , the cultural, political ,media , legal and economical difficulties are the most important factors that prevent Jordanian women participation in political life. There is no significant differences between social variables and participation difficulties except age variable. Finally, and in light of the results the study came up with some recommendations such as: working on the awareness of society to change its believes regarding women participation on political life and to work on improving the economical situation of women (economical empowerment).

Keywords: political participation, Jordanian women, political life, social variables, Difficulties, pioneer women

* Department of Social Sciences, Ajloun University College, Al-Balqa Applied University, Jordan . Received on 14/10/2014 and Accepted for Publication on 2/2/2015.